الجامعة الوطنية للتعليم
فرع أكادير إداوتنان
المكتب الإقليمي

بيـــــــــان

إن المكتب الإقليمي للجامعة الوطنية للتعليم المجتمع يوم الاثنين 23-9-2013، وبعد تدارسه لمستجدات الأوضاع الوطنية والساحة التعليمية المتسمة بالزيادات المهولة في أسعار المحروقات والمواد الغذائية وانعكاساتها الكارثية على القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات وخصوصا الموظفين والموظفات كنساء ورجال التعليم وخنق الحريات (النقابية، حرية التعبير، الحق في الإضراب...) وضرب المكتسبات والهجوم الممنهج على الشغيلة التعليمية ومحاولة تشويه سمعتها والإقرار الرسمي بفشل السياسة التعليمية المتبعة، وبعد وقوفه على ما تعرفه نيابة أكادير إداوتنان من احتجاجات نساء ورجال التعليم و من خصاص مهول في أساتذة بعض المواد (الرياضيات في الثانوي التأهيلي نموذجا) واكتظاظ في الأقسام حيث فاق في بعض المؤسسات 50 تلميذا والتأخر في إتمام البنايات المبرمجة وفرض العمل بالمراسلة الوزارية رقم 2156 المؤطرة للزمن المدرسي الجديد على مستوى الابتدائي ضدا على رغبة الأستاذات والأساتذة والتلاعب في البنيات التربوية (التلاعب في الضم والفك) والارتجالية والعشوائية التي ينهجها رئيس مصلحة الموارد البشرية في تدبير الموارد البشرية وتعامله الاستكباري مع نساء ورجال التعليم...، وبعد تقييمه للقاءات التي تمت مع السيد النائب الإقليمي، فان المكتب الإقليمي للجامعة الوطنية للتعليم يعلن ما يلي:

1- تنديده بالسياسات الحكومية التي تحاول فك أزمتها الاقتصادية على حساب الموظفين والموظفات وباقي فئات الشعب المغربي الكادح ومطالبته بالتراجع عن الزيادات في الأسعار.

2- إن فشل التعليم بالمغرب واحتلاله المراتب الأخيرة عالميا راجع من جهة الى السياسات المتبعة مند عقود في المجال التعليمي والمملاة من طرف صندوق النقد الدولي والتي تعتبر أن التعليم قطاع غير منتج ومن جهة أخرى إلى رغبة الدولة المغربية في إبقاء غالبية الشعب المغربي أمي (أكثر من 60% من الأمية حسب الإحصائيات الرسمية) مخافة من إمتلاكه لوعي يمكنه من الاحتجاج على أوضاعه وتغييرها.

3- تنديده بالإجهاز على المكتسبات (الترقي بالشهادة، متابعة الدراسة الجامعية...) وخنق الحريات والهجوم على نساء ورجال التعليم وتحميلهم فشل السياسات التعليمية، وفي هذا الإطار يعلن عن تضامنه مع الكاتب الجهوي للجامعة الوطنية للتعليم بجهة تازة تاونات الحسيمة الأخ كبوري رشيد ومع الفئات التعليمية المناضلة (المجازين، الماستر، الملحقون التربويون وملحقو الادارة والاقتصاد، المتصرفون...) ومع الأستاذات المعتصمات بنيابة تزنيت ضحايا التقسيم ومع أستاذة الثانوي الإعدادي الموقوفين بنيابة الراشدية الذين رفضوا الموسم الدراسي المنصرم إثقال كاهلهم بمهام إضافية كالحراسة في الثانوي التأهيلي ومع كل المتضررين والمتضررات.

4- استغرابه "للنظريات الجديدة" التي ابتكرها رئيس مصلحة الموارد البشرية في تدبير الموارد البشرية ونذكر كنموذج تصنيف أستاذ الفيزياء الوحيد بإعدادية الخليل مع أساتذة فائضين بمؤسسات أخرى وتكليفه بمؤسسة أخرى !!!

5- استنكاره للتعامل الاحتقاري لرئيس مصلحة الموارد البشرية لنساء ورجال التعليم و الارتجالية والعشوائية التي تعرفها التكليفات.

6- مطالبته النيابة الإقليمية بالتعامل الحيادي والديمقراطي مع كافة الشركاء الاجتماعيين وعدم جعل بعض المصالح النيابية تأتمر من أطراف خارجية.

7- مطالبته ببرمجة مؤسسات وتوسيعات جديدة لتجاوز الاكتظاظ التي تعرفه المؤسسات التعليمية (نموذج الثانويات التأهيلية: أنوال، عبد الكريم الخطابي، الحاج سعيد و إعدادية الكويرة و مدرسة الأطلس تليلا...) وبخرجين جدد لتجاوز الخصاص التي تعرفه بعض المواد كالرياضيات والفرنسية والعربية بالثانوي التأهيلي.

8- استنكاره للطريقة التي تحاول بها النيابة الإقليمية فك أزمة الخصاص بإثقال كاهل الأساتذة والأستاذات بساعات إضافية (نموذج الفرنسية بثانوية الأمل والاجتماعيات بثانوية المجد) والتدريس في السلك غير سلكهم الأصلي (نموذج العربية بإعدادية على ابن أبي طالب) والإجهاز على حصص "الجمعية الرياضية ASS" في التربية البدنية (نموذج

ثانوية عبد الكريم الخطابي) وإلغاء التفويج في المواد العلمية (نموذج ثانوية أبوالعباس السبتي وإعدادية الكويرة) وتكليف الأساتذة من المجال الحضري إلى المجال القروي (من جماعة أكادير الى جماعة الدراركة)....

9- تنديده بجعل العالم القروي خارج اهتمامات النيابة باختيارها الضم كحل أوحد لسد الخصاص المهول الذي تعرفه معظم مدارس الجماعات القروية مما أفضى الى انتشار و تكريس ظاهرة "القسم المؤسسة" ضاربة بعرض الحائط مصلحة التلميذ و الأستاذ في نفس الوقت.

10- تضامنه مع نضالات أساتذة وأستاذات مدرسة المصامدة بتكوين المطالبين بإزالة البناء المفكك الذي دام أكثر من 30 سنة لما له من عواقب وخيمة على صحة التلاميذ والأساتذة والأستاذات (السرطان، عدة إصابات بالربو والاختناقات،أمراض الأعين...) والعمل ببنية تربوية مخففة قصد توفير الحدود الدنيا للتمدرس. وفي هذا الإطار يستنكر السلوكات الاستفزازية لإدارة مدرسة المصامدة اتجاه الأساتذة والأستاذات ومحاولتها فرض المراسلة الوزارية رقم 2156 المؤطرة للزمن المدرسي الجديد والتي سيكون من نتائجها الاكتظاظ والعمل صباحا ومساء في أقسام غير صالحة بتاتا للتمدرس والتسبب في كوارث صحية للتلاميذ و الأساتذة والأستاذات.

11- تضامنه مع النضالات التي يخوضها أساتذة وأستاذات إعدادية الكويرة بالدراركة المنددة بالاكتظاظ وحذف التفويج في المواد العلمية وعدم استكمال التوسيعات المبرمجة (6 قاعات) والسطو على نادي بالداخلية وتحويله الى قسم.

12- مطالبته بالتراجع عن تطبيق المراسلة الوزارية رقم 2156 المؤطرة للزمن المدرسي الجديد في مؤسسات التعليم الابتدائي (ابن سيناء، عمر بن الخطاب، النصر، خالد بن الوليد....) حيث أظهر تطبيقه على أرض الواقع بأنه لايخدم مصلحة التلاميذ والعاملين على السواء (الاكتظاظ، الفترة الزوالية متعبة للتلاميذ...) وهذا ما عبر عنه الأساتذة والأستاذات في تقارير مجالس التدبير والجالس التربوية وعرائض موجهة الى النيابة الإقليمية هذه السنة. وفي هذا الإطار نعلن عن تضامننا المبدئي مع أية معركة نضالية ستخوضها هذه المؤسسات للدفاع عن مطالبهم المشروعة.

13- استنكاره لتستر النيابة الإقليمية على الخروقات التي تعرفها مدرسة المغرب العربي من تلاعب في البنية، عدم احترام المذكرات والقوانين، التفييض القسري للأساتذة، التستر على الفائضات المحظوظات...

14- مطالبته بتوفير التجهيزات والبنيات التحتية لبعض المؤسسات التعليمية ضمانا للسير العادي للعملية التعليمية (كربط إعداديتي المواهب وتكاديرت ندوبلا بالماء والكهرباء).

15- استنكاره للتعامل النيابي المتسم بنوع من التمييز بين العاملين بالعالم القروي عبر توزيع تكاليف على المحظوظين و المحظوظات إلى مؤسسات أكثر قربا من العالم الحضري دون الأخذ بعين الاعتبار الخصاص الذي ينتج عن ذلك (نموذج تكليف أستاذة بمجموعة مدارس الشلالات قادمة من م.م أسكنس مما ترك تلاميذ فرعية "تلزا" التابعة لهذه المجموعة بدون دراسة لحد الآن).

16- تضامنه مع نضالات أساتذة وأستاذات مدرسة النفزاوية ويرى أن الاستجابة لمطالبهم يقتضي إجراء حركة محلية نزيهة تضمن تكافؤ الفرص بين كافة نساء و رجال التعليم بالإقليم وخصوصا العاملين بالعالم القروي والحالات الاجتماعية.

17- احتجاجه على حرمان المفتشية الإقليمية من الموارد المادية والبشرية الكفيلة بأداء رسالتها، وأيضا على عدم تمتيع المفتشين المعينين برسم الموسم الدراسي 2013/2012 بنيابة أكادير إداوتنان بالعتاد المعلوماتي المساعد على الاضطلاع بمهامهم.

18- استنكاره تعمد الادارة الإبقاء على الغموض في ما يخص توزيع مناطق التفتيش (تخصص التوجيه التربوي) بنيابة أكادير إداوتنان ضدا على النصوص المؤطرة.

إن المكتب الإقليمي للجامعة الوطنية للتعليم وانطلاقا من التزامه بالقضايا العادلة والمشروعة لنساء ورجال التعليم، يدعو النيابة الإقليمية الى تنفيذ الاتفاقات المبرمة معه والاستجابة لمطالب الشغيلة التعليمية وتشجيع التعليم الحداثي والعصري بدل تعليم عمومي مبني على قيم ماضوية ومغلقة، كما يؤكد استعداده للتنسيق مع الفروع النقابية المناضلة إقليميا وجهويا ووطنيا للوقوف ضد هذه الهجمة الشرسة للدولة المغربية على حقوق ومكتسبات نساء ورجال التعليم.